

الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

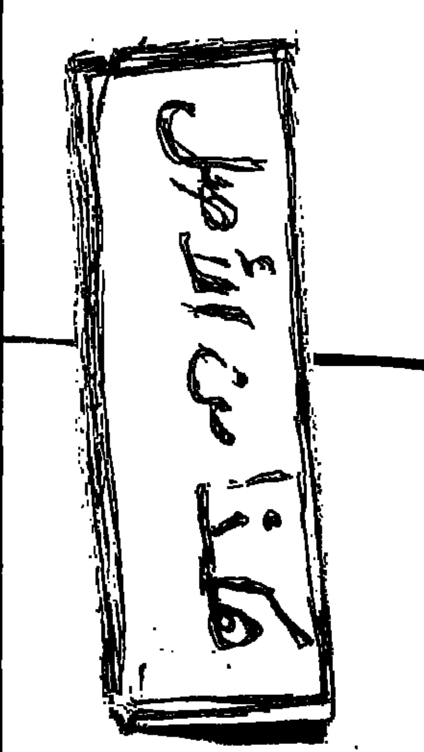
عمان : الخميس ٤ ذو القعدة سنة ١٣٨٢ هـ. الموافق ٢٨ آذار سنة ١٩٦٣ م. العدد ١٦٧٤

عدد ممتاز

مراسيم تأليف وزارة

دولة السيد سمير الرفاعي

مطبعة القوات العربية المسلحة



نص استقالة

دولة رئيس الوزراء السيد وصفي التل

مولاي صاحب الجلالة الملك المعظم اعزه الله

يشرفني يا مولاي ان ارفع لسدتكم الهاشمية اصدق آيات الولاء والاخلاص باسمي وباسم زملائي الوزراء مقرونة بالادعية الحارة للمولى العلي القدير بان يحفظ ذات جلالتكم قائدا عظيما للاسرة الاردنية العزيزة في كفاحها لتحقيق الخير — كل الخير — لها وللامة العربية الماجدة وان يمد جلالتكم بالمزيد من رعايته وعونه ويسدد خطاكم في ريادة آفاق الحرية والوحده والحياة الافضل .

منذ حوالي اربعة عشر شهرا ، شرفتموني يا مولاي بحمل امـــانة المسؤولية في وطننا العزيز وعهدتم الي برئاسة حكومة تقوم على خدمة اسرتنا الاردنية وامتنا العربية وفق مخطط سام وضعتموه يا مولاي وكان لنا الدستور القويم والنور الهاديء في كل ما قامت به هذه الحكومة من خطوات وانجزت من مشاريع واعمال .

اما وقد قطعت هذه الوزارة بتوجيه جلالتكم شوطا في انجاز ذلك المخطط السامي وما كان لي من شرف التحدث الى جلالتكم خلال الاسبوعين الماضيين حون ما جد من احداث تستدعى اعادة النظر في تقدير الموقف العـــام وقيام حكومة جديدة تضطلع بمسؤوليات هذا التقدير ، لتحقيق اهداف جلالتكم السامية في بناء هذا البلد وخدمة هذه الامة فانني اتشرف بان اضع استقالة هذه الوزارة بين يدي جلالتكم مؤكداً انني وزملائي سنبقى — كما كنا — الجنود المخلصين لرسالة الحسين العظيم ، ولاهدافه السامية في تحقيق العزة والمنعة لهذا الوطن الامين وللوطن العربي الكبير . واسمحوا لي يا مولاي بان اعبر لذات جلالتكم عن اخلص مشاعر الشكر والتقدير لما لقيته وزملائي دوماً من رعاية سامية ودعم كريم.

والله نسأل ان يحفظ جلالتكم ويأخذ بيدكم لتحقيق اهدافنا في الحرية والوحدة والحياة الافضل .

١٩٦٣/٣/٢٧

الخادم الامـــين
وصفي التل

نص الرسالة

الملكية السامية بقبول استقالة الوزارة

عزيزنا دولة السيد وصفي التل حفظه الله

نبعث لدولتكم بخالص محبتنا وتقديرنا وبعد ،

تلقينا كتاب استقالتكم وزملائكم . واننا اذ نقبلها ، لنحب ان نعرب لكم ولزملائكم عن تقديرنا البالغ للجهود الصادقة التي بذلتموها طيلة اضطلاعكم بالمسؤولية ، في خدمة الاهداف التي رسمناها لخير بلدنا الغالي ومجدامتنا الكريمة.

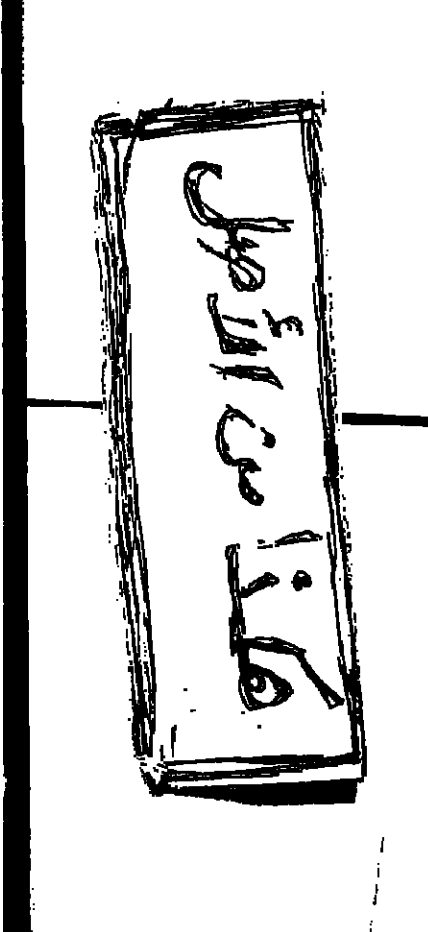
واننا ونحن نذكر بالشكر الخالص ، التزامكم للمخطط الذي وضعناه ، من اجل تحقيق المزيد من المنعة والقوة لمملكتنا العزيزة ، وخدمة رسالتنا القومية في الحرية والوحدة والحياة الافضل ، لنؤكد لكم ، بان ثقتنا بـــكم ، ستظل كما كانت تستمد عمقها من ثقتنا بكل عضو في اسرتنا الاردنية الكبيرة ، وسنظـــل نتطلع اليكم جميعاً كجنود اوفيـــاء مخلصين ، يجهدون لخدمة بلدنا ، وامتنا ، في الحكم ، وفي خارجه على حد سواء .

لقد استطاع ، ما وفرتموه من جهد مخلص ، لتنفيذ مخططنا خلال الشهور الاربعة عشر الماضية ، ان يسهم في تثبيت القاعدة الرئيسية التي تحتاجها عملية البناء الكبرى التي نبتغيها لاردننا العزيز . وسوف ندفع بذلك الجهد ، كي يستمر ويتسارع بحيث يتحقق لبلدنا انجاز عملية البناء المتكاملة فيه، والتي ستجعل منه الوطن النموذج الذي يجب ان نبلغه ونصير اليه :

واننا اذ نطلب اليكم ان تستمروا في قيامكم بمسؤولية الخدمة الى ان يتم تشكيل الوزارة الجديدة ، لنرجو ان يوفقنا الله لخدمة بلدنا والعرب اجمعين عزيزنا .

الحسين بن طلال

عمان في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ هجرية
الموافق ٢٧ آذار سنة ١٩٦٣ ميلادية



نص التكليف الملكي السامي بتشكيل الوزارة

عزيزنا دولة السيد سمير الرفاعي

نبعث اليكم بتحيتنا ومحبتنا وتقديرنا ، وبعد ، فبناء على استقالـــة دولة السيد وصفي التل ، ونظراً لما نعهده فيكم من قديم الولاء لنا وطويل الخـــبرة والتجربة ، ولما نعرفه عن خدماتكم المشكورة في توليكم المسؤوليات السابقة ، فقد قضت ارادتنا ان نعهد اليكم بمنصب رئيس الوزراء مؤكدين ثقتنا فيكم واعتماد هم .

اننا منذ انولينا رعاية هذا البلد لم ندخر جهداً في السهر على خيره وراحته واسعاد ابنائه وتوفير العيش لهم في حياة حرة كريمة يسودها النظام ويحدوها الرقي والتقدم . وقد مرت بنا الحوادث وطافت من حولنا فوقفنا بوعي تام نؤمن بوجـــودنا ، ورسالتنا ، وغاياتنا نحو الخير والفلاح لوطننا الغالي وامتنا الكريمة ، ونعتبر المصلحة العربية العليا فوق المصالح الذاتية والمحلية ونعتبر واجباً علينا نتيجة ايماننا بالمصير المشترك والاهداف الواحدة ان نضع تلك المصلحـة العليا نـــبراساً لنا في القول والعمل .

واننا اذ ندعوكم اليوم الى حمل المسؤولية الوزارية فانما نحن نتابع العمل المتواصل للقيام بالواجبات التي تقتضيها خدمة المصالح العامة وتتطلبها الاوضاع والظروف الراهنة ، ومن اجل هذا فاننا نؤمل ان يتضمن المنهاج الذي ستسير عليه وزارتكم ، في دائرتيه الداخلية والخارجية الخطوط الرئيسية التالية :

في الشؤون الداخلية :

١ — ان المواطن الفرد هو نواة المجتمع ، فاذا صلح امره واستقام صلح معه المجتمع العام . وهو الثروة الحية الاساسية التي تولد القوة والحركة والانتاج ، ولذلك فالعناية والاهتمام باحوال الفرد ، وطريقة حياته وتحسين معيشته ، وتثقيفه وتقويته ، وتأمين رفاهه واستقراره ، والعمل على مضاعفة انتاجه ، وتوجيهه نحو التعلق المطلق بوطنه والارتباط بشعبه والولاء لكيانه ونظامه ، هي واجبات اساسية في الخدمة الوطنية واقامة المجتمع الصحيح السليم .

٢ — ويتفرع عن هذا دراسة احوال العامل وحاجاته من حيث العمل والمسكن والمعاش ، ومساعدته على تأمين ما يسر له ولعائلته العيش والاكتفاء ، وتنظيم العلاقات بين العامل وصاحب العمل واقامة الاجهزة الـــتي تراقب سير هذه العلاقات وحماية العامل من التسلط والاستغلال . والالتفات الى شؤون الجيل الصاعد وارشاده الى الخير وتربيته التربية الوطنية الصحيحة بحيث يصبح هذا الجيل بارا بوطنه نافعاً لامته ، كما ينبغي العناية الفائقة بشؤون الفلاحين والمزارعين ومساعدتهم في كل الظروف والاحوال لينعموا بالعيش والرخاء وليستطيعوا الصمود في حالات العسر والضنك . وان تشمل هذه العناية اوضاع التاجر والصانع وتشجيع المنظـــمات التعاونية من اجل تقوية المصادر العامة للثروة والانتاج القومي .

٣ — ان حرية التفكير والتعبير ، للفرد وللمجتمع ، بالوسائل المشروعـــة هي امر اقرته النظم والشرائع ومبدأ من المبادىء الاساسية التي نقرها وندعو الى تطبيقها في المجتمع الذي نعيش فيه . ولذلك ينبغي اطلاق الحريات العامة في الصحافة ووسائل النشر والتعبير عن الرأي من خلال النظرة الى خدمة هذه الامة لاظهار مواقفها ومنجزاتها كركيزة خيرة للوصول الى اهدافنا القومية المشتركة .

٤ — ولما كانت المسؤولية النيابية ركنا اساسيا في بناء الحياة الحرة الديمقراطية المنظمة ، فاننا ننشد تنمية هذه المسؤولية وتوطيدها وافساح المجال للمعارضة البناءة الواعية في داخل المجلس النيابي للافادة من فعاليتها بحيث يتطور هذا الوضع الى تكوين وانشاء — نظام الحزبين — في حياتنا الديمقراطية النيابية وتوخيا لهذه الغايات وتحقيقا لها فلا بد من اجراء التعديلات الدستورية اللازمة ، واصلاح وتعديل قانون الانتخابات العامة لضمان حرية الانتخابات ونزاهتها التامة ، واتاحة الفرصة امام المرأة الاردنية للاسهام بنصيبها في الخدمة والبناء .

٥ — الاستمرار في تنظيم الجهاز الاداري في مختلف الوزارات ودوائر الدولة ، وتثبيته على اساس الكفاءة والخبرة والاختصاص والنزاهة والتجرد عن الاهواء الذاتية بحيث يتحقق للبلاد في اقصر مرحلة زمنية الجهـــاز السليم للخدمة المدنية الذي يستطيع ضمان سير الاعمال الحكومية على ارفع المستويات واقدرها ، وان تكون القاعدة الاساسية لهذا التنظيم تحسين وترقية جهاز الحكومة في الادارة العامة والخدمة المدنية ليصبح دعامة متينـــة راسخة لا تتأثر بما يطرأ على جهاز الحكم السياسي من تغيرات وتبديلات تقتضيها طبيعة النظام الديمقراطي البرلماني .

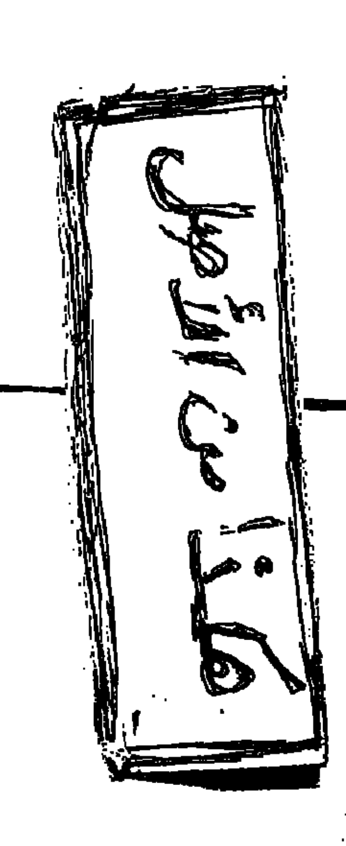
٦ — واننا لنوجه اهتماما خاصا نحو مواصلة سياسة البناء والعمران وبذل المزيد من العناية والجهد لانشاء واقامـــة المشاريع الاقتصادية والصناعية والزراعية ومشاريع الري وتنمية مصادر المياه على اساس برامج التنمية الاقتصادية المقررة للوصول الى مستوى الاكتفاء الذاتي .

٧ - واما بالنسبة للقوات العربية المسلحة فاننا نطلب الاستمرار على الخطة التي رسمناها في ابعاد هذه القوى عن التدخل في السياسة والحرص على ابقاء هذه القوات ، موضع الثقتنا واعتمادنا وثقة المواطنين وتقديرهم على السواء باعتبارها الدرع المتين لحماية الوطن والذود عن كرامة الأمة ومصالحها . وان من اول مقتضيات هذه الخطة عدم السماح بان تنفذ المصالح الشخصية والاغراض الذاتية والحزبية الى صفوف الجيش والقوات المسلحة لكيلا يؤثر ذلك وفي ولائها ونظامها ويجب ان يعتبر هذا الامر مبدأ اساسياً تجب العنايـــة بتطبيقه وتنفيذه بكل دقـــة وفي جميع الظروف والاحوال لاشاعة الطمأنينة التامة والثقة والاستقرار في نفوس الضباط وصف الضباط والافراد .

كما ان من اهم الواجبات الاساسية مضاعفة الاهتمام ومتابعة الجهود لتقوية القوات العربية المسلحة واعدادها الاعداد الكامل للواجبات والمسؤوليات الوطنية والقومية الملقـــاة على عاتقها .

٨ - اجهزة التوجيه والاعلام والارشاد ودعامتها الاولى هي الاذاعة . — يجب العمل على تحسينها وتنظيمها وتدعيمها بحيث تكفل كفالة تامة تحقيق الاماني القومية والغايات الوطنية العليا في الوحدة والحرية والعدالة الاجتماعية وفي ارشاد المجتمع وتوجيهه نحو التفاعل الايجابي والتعاون التام مع جهاز الحكم واهدافه واشاعة الثقة بين المواطنين على اختلاف فئاتهم واتجاهاتهم الفكرية ، واستخدام هذه الاجهزة والوسائل للتعبير الصحيح عن المبادىء القومية والوطنية التي يعتنقها هذا البلد العربي الاصيل باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير — متفاعلا في ذلك ومتعاونا التعاون الاخوي الوثيق مع اشقائه في سائر الاقطار العربيـــة الاخرى ومتناسقا معهم في الجهد العربي المشترك لخير الامة العربية بمجموعها .

٩ — وتطبيقا لمبدأ تامين العدالة مراعاة لقواعد الحكم الصحيح ينبغي العمل بصدق واخـــلاص لتمكين سيادة القانون والنظام العام واثبات مبدأ تكافؤ الفرص والقضاء على اي فساد او محسوبية او انتهازية واشاعـــة العدالة وحكم القانون بما يكفل للمواطنين جميعا الطمانينة والسكينة والاستقرار ويضمن حمايتهم من الظلم والطغيان ليتم بذلك ويتحقق تبادل الثقة الكاملة بين الشعب والحكومة . كما يجب توجيه الاهتمام التام الى صيانة الامن والسلامة العامة من التعرض الى الاختلال والضرر والاضطراب بايـــدي العابثين والمستهترين ممـــن لا يقدرون المسؤولية ولا يلتزمون بواجبات المواطن الصالح نحو وطنه وامته والمجتمع الذي يعيش فيه .



في الشؤون العربية والقومية .

١ – ان المملكة الاردنية الهاشمية – وهي تشكل ميدانا رئيسيا من ميادين اليقظة العربية العامة – ينبغي ان تظل، كما كانت طيلة عهود الانطلاق العربي ، قوة متفاعلة متجاوبة مع الوعي القومي الحاضر ، متعاونة مع القوى العربية الاخرى في سبيل بناء امة عربية موحدة الفعاليات ، متماسكة الاطراف ، متناسقة الروابط والعلاقات. وان الاردن، بما يحمله من رسالة عربية اصيلة موروثة يستطيع ان يكون ، ويجب ان يكون ، اداة ايجابية فعالة تسهم بنصيبها الكامل في تكييف الاوضاع في الوطن العربي حسب مقتضيات الوعي القومي ومستلزمات التطور والتقدم في المجتمع العربي الحديث .

٢ – وانطلاقا من رسالتنا هذه وعقيدتنا الراسخة فاننا نقابل بالترحيب الحار والتاييد الكامل كل مسعى وكل انجاز يحقق الأماني القومية المشتركة في الوحدة والاتحاد في شتى انحاء العالم العربي ويؤدي الى تكوين المجتمع العربي المنسق والموحد في معتقداته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى اساس الاحترام المتبادل والثقة المتقابلة .

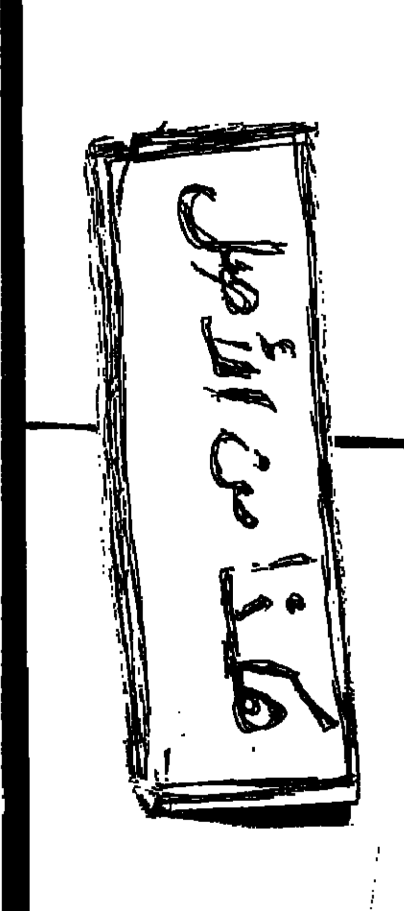
٣ – ويتفرع من هذه السياسة ضرورة السعي المتواصل والعمل الجدى لتقوية الصلات والروابط الاخوية بين الاردن وشقيقاته الدول العربية .

٤ – ونحن في هذه البقعة العربية من الوطن العربي الكبير ، ايماناً منا بان الفرقة والانقسام في كيان الامة العربية يتنافيان مع رسالتنا القومية الموروثة ، ويخدمان المصالح الاستعمارية ويمكنان للعدوان الاجنبي الدخيل على الوطن العربي ان يستقر ويستفحل ، نؤكد يقيننا بأن الوحدة العربية التي هي امنية العرب في كل مكان انما هي الضمان الاول لمجابهة الاخطار الاجنبية في اية ناحية من انحاء العالم العربي ، وهى الكفيلة باسترداد الحقوق العربية الكاملة في الجزء المحتل من فلسطين الغالية . كما اننا نؤمن بان هذه الوحدة انما هي السبيل الوحيد الذي يضمن لامتنا العربية ان تحتل مكانتها اللائقة في العالم وان تفرض احترامها بين سائر الامم والشعوب ، وان تستخدم قواها وجهودها الفعالة لخدمة السلام العالمي وتقدم الانسانية .

٥ – واننا فيما ننشد من هذه الاماني القومية العليا، لنشعر بان لهذه المملكة شخصيتها بين شقيقاتها ومكانتها في اي اتحاد او وحدة تنتظم الاقطار العربية .وان ما اديناه وشعبنا النبيل في هذا الوطن العزيز في مجال الخدمة القومية العامة وما هو ملقى عن كواهلنا من واجبات مقدسة ليمليها الموقع الذي تحتله هذه المملكة والدور الذي تستطيع ان تقوم به .

٦ – واننا فوق ماتقدم ذكره لنجد ان الاستمرار في دعم جامعة الدول العربية واحترام مبادئها والتمسك بميثاقها والمشاركة في كل جهد عربي لتقوية هذه المنظمة القومية انما هو من الواجبات التي نعلن عزمنا على الوفاء لها والقيام بها باعتبار ان هذه المؤسسة القومية تنتظم في ندوتها جميع الدول العربية الشقيقة على اختلاف نظمها السياسية والاجتماعية .

٧ – واما قضية فلسطين – وهي القضية التى تحتل كل جوانحنا – فاننا نرفض اخضاعها لاية تسويات تخرجها عن اطارها الصحيح ، باعتبارها قضية شعب اعتدى على وطنه واغتصب حقه، او تعرضها لاية محاولات ترمي الى تفكيك حلقاتها وطمس حقيقها .



في الشؤون الخارجية والدولية

١ – ان علاقاتنا مع جميع الدول الاجنبية يجب ان تقوم على اساس المساواة والاحترام المتبادل وحرية التعامل معها في حدود مصالحنا الوطنية والقومية .

٢ – وفي نشاطنا الدولي ودورنا في المنظمة العالمية ينبغي ان نبذل كل جهد مستطاع للعمل على تطبيق مبادىء ميثاق الامم المتحدة في معالجة المشاكل الدولية وتعضيد المساعي الرامية الى تدعيم اركان السلام العالمي ..

٣ – واننا نرى ان منح الاستقلال للشعوب والاقطار المحرومة من استقلالها وحريتها والمغلوبة على امرها لهو احد الشروط الرئيسية لضمان الاستقرار والسلام في العالم . ولذلك ينبغي توجيه الاهتمام لاعانة تلك الشعوب على نيل حقوقها الطبيعية في الحرية والاستقلال وفق مبادىء شرعة الامم المتحدة لتشغل مكانها في الاسرة الدولية ، كما يقتضي ان نساهم في الجهود الدولية المشتركة لتأمين الرفاه والخير والتقدم والازدهار لبني الانسان .

هذا ما نراه وهذه هي الخطوط التي لنا كل الامل بانكم ستسيرون عليها متكلين على الله تعالى معتمدين على ثقتنا، ومستندين الى ايمان الشعب وتمسكه بهذه المبادىء واخلاصه لها .

واننا اذ نرجو لكم التوفيق في الاضطلاع بمسؤولياتكم لننتظر ان تعرضوا علينا اسماء زملائكم الذين تختارونهم للمشاركة في المسؤولية الوزارية ومن بناة هذا البلد ذوي الخبرة والمران ومن شبابنا المتفتح المندفع في سبيل الخدمة الوطنية وتحقيق الحياة الافضل، والله نسأل ان يوفقنا جميعاً لخدمة الامة والوطن، عزيزنا .

الحسين بن طلال

عمان في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٨٢

الموافق ٢٧ آذار سنة ١٩٦٣

نص الرسالة

التي رفعها الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

دولة السيد سمير الرفاعي اثر تكليفه بتأليف الوزارة

مولاي صاحب الجلالة ، أعزه الله

تلقيت بيد الشكر والاجلال كتابكم الملكي الكريم ، المؤرخ في ٢٧ آذار سنة ١٩٦٣ والذي تفضلتم فعهدتم بـه الي بتأليف الوزارة ، فدعوت الى الله تعالى ان يحفظ ذاتكم الملكية ويمتعكم بدوام العز والتوفيق .

واني ، وقد حظيت بهذه الثقة الغالية للمرة الثالثة في عهدكم السعيد المديد ان شاء الله ، ولعدة مرات سابقة في تاريخ هذه المملكة الفتية ، لاشعر في نفسي بعاطفة وطنية دافقة تنبع من ثنايـا السنين التي تسنى لي فيهـا ان احمل المسؤولية في خدمة العرش والوطن ، وتنبثق من تضاعيف الجهود التي قدمتها وفاء لهذه الثقة الغالية وقياما بالواجب الاسمى الذي يفرضه المجتمع على الفرد والوطن على المواطن . هذه العاطفة التي تشدني الى خدمتكم برباط وثيق مـن الولاء والوفاء ، والى خدمة بلادي وامتي بشعور عميق من التضحية ، لا يسعني ازاءها الا ان امتثل لامـركم السامي فاتولى المسؤولية في ظروف جليلة كسابقاتها ، معترفا بفضلكم السابغ ، مجددا لكم الشكر والامتنان .

ولقد تلقيت بمزيد الغبطة والابتهاج ما تضمنه كتاب التكليف السامي من توجيهات حكيمة وارشادات سديدة شاءت رغبتكم السامية ان تنيط بي مهمة تنفيذها وتطبيقها. وان الخطوط الرئيسية التي احتوتها رسالتكم الكريمة والغايات النبيلة التي اقتضت ارادتكم ان تعهدوا الي بواجب العمل لتحقيقها ، انما هي في علمي ويقيني تجاوب صادق امين مع تفكيركم العالي وضميركم الحي ونواياكم المخلصة كما هي بنفس الوقت تعبير صحيح اكيد لاماني الشعب الوفي في هذا البلد العربي الاصيل وانه ليشرفني ويسعدني ان اتقبل بسرور واعتزاز مسئولية تنفيذ هذه السياسة الحكيمة والخطـط الوطنية الصائبة ايماناً مني بان ذلك هو النهج القويم الذي ينبغي اتباعه والسبيل الصالح الامثل الذي يجب سلوكه من اجل خير الوطن وخدمة حاجاته الجوهرية ومصالحه الحقيقية .

لقد سارت هذه المملكة في تاريخها السياسي الحديث سيراً تعرض للمتاعب والصعوبات في بعض الفترات ، ولكنها كانت على الدوام تؤمن بنفسها وبعروبتها الاصيلة وبأنها حلقة اساسية لا غنى عنها في عقد الوحدة العربية . ولذلك فان اي تطور في التفكير العام في الوطن العربي ـ كله او بعض جهاته ـ نحو الوحدة والاتحاد وتقوية التضامن العربي لا بد ان يجاريه وان يتجاوب معه اصدق التجاوب التفكير العام في هذه المملكة باعتبارها جزءا لا يمكن فصلـه عن سائر الاجزاء ، لانه متصل ومتمم لها ، ولان هذا البلد العربي المناضل هو في واقعه وحقيقته في مركز الدائرة وعلى الخط الاول والاطول من ميدان فلسطين العزيزة .

ان ما تضمنه كتابكم السامي من توجيه كريم في مناهج العمل في الداخل بما يكفل الحرية والعدالة الاجتماعية ويحقق توطيد المسؤولية النيابية وتنميتها ، ويضمن سيادة القانون وصيانة الامن والنظام ، ويؤمن الوصول الى الاكتفاء ، وفي الخارج ، بما يوفر الكرامة الوطنية ويعزز المكانة القومية وييسر سبيل الوحدة ، لهو في مجمله وتفصيله اجـل واعز ما امتثل اليه في خدمتكم انا وزملائي الذين سيشتركون معي في الأضطلاع بهذه المسؤولية . والله اسأل ان يحفظ جلالتكم وان يوفقنا جميعا لتحقيق المزيد من الخير والازدهار والتقدم للشعب والوطن والأمة .

وأنني تنفيذا لأمركم الكريم أرفع الى مقامكم السامي اسمـاء اخواني وزملائي الوزراء لتتكرموا باصدار ارادتكم الملكية بتعيينهم اذا راق ذلك لجلالتكم مولاي المعظم .

٣ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ هجرية

٢٧ آذار سنة ١٩٦٣ ميـلادية

خادمكم المخلص

سمير الرفاعي